مجلس التعاون

بعد نيله أعلى وسام في الفلبين

الأمير الوليد يُمنح شهادة دكتوراة فخرية في إدارة الأعمال من جامعة مندناو

مندناو/١٤ أكتوبر:

مُنح صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة شهادة الدكتوراة الفخرية في إدارة الأعمال من المفوضية العليا للتعليم العالي في مقاطعة مندناو بالفلبين (CHED-ARMM) ومدرسة ويزدوم (WISDOM) بالتنسيق مع منتدى مندناو الاقتصادي (IEMF) خلال إحتفال أقيم في منتج المملكة بالرياض.

الوفد الفلبيني تكون من د.نورما شاريف- رئيس مجلس الإدارة الإقليمي والمدير المفوض، والأستاذ عبد الرحمن مابابايا - رئيس مجلس إدارة ورئيس مدرسة ويزدوم. كما حضر الاحتفال عدد من منسوبي شركة المملكة القابضة.

وقد منحت شهادة الدكتوراة الفخرية في إدارة الأعمال لسمو الأمير الوليد نظراً لإستثمارات سموه المتنوعة المحلية والإقليمية والدولية من خلال شركة المملكة القابضة، ولمساهماته الإنسانية على الصعيد العالمي. وخلال هذه المناسبة، ألقى سمو الأمير كلمة خاصة قال فيها: "...المملكة العربية السعودية وجمهورية الفلبين يتمتعان بعلاقة قوية منذ سنين... وأود أن أقدم خالص الشكر والتقدير لمنحي هذه الدكتوراه في هذه المناسبة الهامة".

وفي أبريل 2007م، قلدت رئيسة جمهورية الفلبين جلوريا أرويو الأمير الوليد في حفل رسمي أعلى وسام وطني بالفلبين، وسام القلب الذهبي برتبة قائد، تقديراً لمساهمات سموه الإنسانية التي طالت شتى بقاع العالم.

هذا وخلال زيارة الأمير الوليد للفلبين، قام سموه كرئيس مجلس إدارة شركة المملكة للإستثمارات الفندقية KHI بتوقيع صفقة تحالف مع شركة أيالا لاند إنك Ayala Land Inc.، وهي أحد أهم شركات تطوير العقار بالفلبين. وقد كانت شركة المملكة للاستثمارات الفندقية KHI قد أعلنت مؤخراً عن شراء أرض مساحتها 7,377 متر مربع على طريق ماكاتي افينيو في مانيلا لإنشاء فندقين وشقق بحيث ستقوم الشركة بتطوير فندق فيرمونت Fairmont من 300 غرفة وفندق رافلز Raffles من 30 جناح و189 شقة رافلز Raffles التي سيتم بيعها فيما بعد. وقد تم شراء الأرض من خلال صفقة التحالف الإستراتيجية التي بموجبها تمتلك شركة المملكة للاستثمارات الفندقية KHI الأرض بنسبة 80٪ وتمتلك شركة أيالا لاند Ayala Land الـ20٪ المتبقية، وسيكلف كامل المشروع 151 مليون دولار.

الامير الوليد عند استلامه شهادة الدكتوراه

أضواء

هتون... والمرأة في مكانها الصحيح

فاصلة :

"هناك نساء يعبرن الحياة مثل نسمة الربيع التي تنعش كل شيء في طريقها"

ناهد سعيد باشطح

- حكمة عالمية -

كتاب الزميلة د. هتون الفاسي "المرأة في الجزيرة العربية قبل الإسلام" هو إضاءة تاريخية اجتماعية قيّمة ،حيث يتناول تاريخ المرأة في الجزيرة العربية قبل الإسلام في الفترة ما بين القرن الأول قبل الميلاد والقرن الثاني الميلادي، ويركز على تاريخ المرأة النبطية خلال فترة دولة الأنباط التي سادت في الشمال الغربي للجزيرة العربية والممتدة حالياً ما بين السعودية والأردن ومصر وسوريا وفلسطين.

"هتون" النشطة المتحمسة لتاريخ المرأة لم تغلق على نفسها المكتبة لتؤلف الكتاب بل قامت برحلة ميدانية مطولة شملت مدائن صالح، العلا، خيبر، تبوك، قُرية، البدع (مغاير شعيب)، مقنا، عينونية، ضبا، الوجه، روافة، الديسة، تيماء، دومة الجندل، سكاكا، القريات، إثرا والكاف بالمملكة العربية السعودية وعدة مدن وقرى في كل من الأردن وسوريا ولبنان، و في شبه جزيرة سيناء .

وفي نفس الوقت لم تهمل المنهجية العلمية حيث اعتمدت في مصادر الكتاب على النقوش الكتابية والآثار بالإضافة إلى الدراسات النسوية.

قدمت هتون المرأة النبطية كما في واقعها ذات مكانة متميزة في مجتمعها وأبرزت العوامل التي جعلت بإمكان المرأة النبطية أن تبرز في النقوش والعملة.

الكتاب يجعلنا نتساءل عن مكانة المرأة العربية اليوم وهل التاريخ يعيدنا إلى مكانة المرأة عند الإغريق؟

أتحدث عن العادات والتقاليد البعيدة عن تعاليم الإسلام ،وعن التفسير الخاطئ لبعض الأحاديث الشريفة.

ليت الزميلة هتون بحكم تخصصها تبحث في أي الحقب التاريخية بعد الإسلام بدأ تهميش المرأة فهي جديرة ببحثها التاريخي بما يعوض تهميش دور المرأة عبر التاريخ.

هيئة ابوظبي للثقافة تعلن تفاصيل مهرجان الشرق الأوسط السينمائي الدولي

ابوظبي /وام:

أعلن سعادة محمد خلف المزروعي مدير عام هيئة أبوظبي للثقافة والتراث عن تفاصيل الدورة الجديدة من مهرجان الشرق الأوسط السينمائي الدولي وذلك في إطار الإستراتيجية الثقافية لابوظبي بحيث استوجب ذلك تطوير قواعد المهرجان في دورته الثانية التي تنعقد من 10 إلى 19 أكتوبر 2008 في أبوظبي ليصبح المهرجان عشرة أيام بدلا من خمسة ويثبت موعده سنوياً في نفس الفترة من كل عام وأصبح يمنح جوائز نقدية لصناع الأفلام يزيد مجموعها عن مليون دولار أمريكي وهي أكبر جوائز نقدية على مستوى كل مهرجانات السينما في العالم.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي لمهرجان الشرق الأوسط السينمائي الذي انعقد أول يوم الجمعة الماضي في جناح هيئة أبوظبي للثقافة والتراث في القرية العالمية بمدينة كان الفرنسية وضمن فعاليات مهرجانها السينمائي الدولي بحضور عدد من وسائل الإعلام الأجنبية التي أبدت اهتماماً ملحوظ بالحضور السينمائي البارز للعاصمة الإماراتية وجهودها لأن تصبح مركزاً عالمياً لصناعة السينما.

هيئة ابوظبي للثقافه تعلن تفاصيل مهرجان الشرق الاوسط السينمائي الدولي

وشارك في المؤتمر الصحافي كل من نشوة الرويني مديرة المهرجان وعيسى المزروعي مدير إدارة المشاريع في هيئة أبوظبي للثقافة والتراث وعبدالله البستكي مدير مسابقة أفلام من الإمارات وجون فيتزغيرالد مدير البرنامج و أدريان بريغز مديرة وحدة تمويل الأفلام وسمير فريد مستشار المهرجان.

وقال المزروعي ان مهرجان الشرق الأوسط اصبح الوحيد من نوعه بين مئات المهرجانات الذي يمنح جوائز لكل أجناس الأفلام الثلاثة /روائية وتسجيلية وتحريك/ سواء للأفلام الطويلة أم القصيرة أم أفلام الطلبة.. وتمنح القيمة النقدية لجوائز اللؤلؤة السوداء مناصفة بين المنتج والمخرج إلى جانب جائزتين لأحسن ممثلة وأحسن ممثل وجائزة لأحسن إسهام فني في الفنون السينمائية المختلفة ما عدا الإخراج والتمثيل.

واضاف ان المهرجان يتكون من عشرة أقسام وهي المسابقات الثلاث للأفلام الطويلة والقصيرة وأفلام الطلبة وبرنامج عروض خاصة وبرنامج أفلام دول مجلس التعاون الخليجي وبرنامج مخرجات من العالم العرب وبرنامج تكريم شخصيتين منهما شخصية عربية.. وتمّ في الدورة الثانية إضافة برنامج أفلام البيئة وبرنامج مهرجان المهرجانات الذي يعرض مختارات من أفلام المهرجانات الأخرى وبرنامج تاريخي ومسابقة للإعلانات.

واوضح خلال المؤتمر الصحافي ان مجموع الأفلام التي ستعرض في المسابقات الثلاث من الأجناس الثلاث 60 فيلماً 18 فيلما طويلا و 22 فيلما قصيرا و20 من أفلام الطلبة وهي مسابقات دولية مفتوحة لكل الدول حيث توضح إدارة المهرجان أنه ليس المقصود من اسم المهرجان ان يقتصر على أفلام الشرق الأوسط مثل مهرجانات أفلام البحر المتوسط أو أي منطقة جغرافية اخرى وإنما المقصود التعبير عن طموح مهرجان أبوظبي في أن يكون محورياً في هذه المنطقة من العالم.

وقالت نشوة الرويني/ نعمل على أن تكون الـ 60 فيلماً المتسابقة على جوائز المليون دولار كعرض عالمي أول في المهرجان أي خارج بلدانها أو قبل العرض في هذه البلدان مع استثناء الأفلام التي عرضت في مسابقات ثلاث مهرجانات فقط هي برلين وكان وفينيسيا/.

وأشارت الى ان المهرجان اصدر في دورته الأولى العام الماضي أربعة كتب مؤلفة بالعربية ومترجمة إلى العربية ويصدر هذا العام أربعة كتب أخرى وهي كتاب مؤلف /محاورات مع صناع الأفلام في الخليج/ وكتابين مترجمين عن الإنجليزية أحدهما الفصل المفقود في تاريخ السينما عن السينما قبل لوميير والثاني السينما والتلفزيون بعد 11 سبتمبر ولأول مرة كتاب باللغة الإنجليزية عن السينما العربية.

وهذا العام ولأول مرة يقيم المهرجان معرضاً للملصقات تحت عنوان / ملصقات الأفلام العربية/ يضم 50 ملصقاً أصلياً من مختلف الدول العربية ومن فترات من تاريخ هذه السينما.

كذلك ولأول مرة ينظم المهرجان حلقة بحث عن صناعة السينما في العالم العربي يشترك فيها خمسة باحثين من مصر ولبنان والمغرب وقطر والسودان وتغطي أبحاثهم حقائق وأرقام صناعة السينما في كل الدول العربية الـ 22 في المشرق والمغرب والخليج والدول العربية والإفريقية وسوف يتم توزيع هذه الأبحاث باللغتين الإنجليزية والعربية.

صحيفة ألمانية.. قصر الإمارات مقصد سياحي عالمي متميز

بلغاريا/وام:

قالت صحيفة / اوبربايريش فولكسبلات / اليومية التي تصدر في ولاية بافاريا الالمانية ان فندق قصر الامارات اصبح موضع اهتمام النخبة في المانيا وبات مقصدا عالميا متميزا للسياحة الراقية.

واوضحت الصحيفة في تقرير كتبه مبعوثها لشؤون السياحة الي ابوظبي فون لودفيغ سيمث ان قصر الامارات حصد عشرات الجوائز السياحية الدولية التي منحت تقديرا له على خدماته الفريدة من نوعها واستضاف العديد من الحفلات الفنية العالمية والاحداث الثقافية الهامة مما يجعله واحدا من ابرز المعالم السياحية في العالم .

وذكرت الصحيفة الالمانية التي شاركت في رحلة اعلامية نظمها صلاح العناني مدير المكتب العربي للصحافة في ميونيخ بالتعاون مع هيئة ابوظبي للسياحة بات قصر الامارات يلعب دورا بارزا في ترسيخ مكانة ابوظبي كعاصمة ثقافية ومقصد سياحي هام في المنطقة كما اسهم في تنشيط حركة السياحة الرياضية مثل رعاية سباقات الفورمولا 1 وبطولة الغولف العالمية في ابوظبي .

ونقلت الصحيفة عن هانز أولبيرتز المدير العام للفندق قوله لقد حقق قصر الإمارات أعلى نسب إشغال في عام 2007 وقد بلغ عدد المقيمين فيه الضعف نسبة إلى الماضي مما يعكس الأهمية المتنامية للقصر وتميزه حول العالم .

وتوقع المدير العام لقصر الإمارات الذي تديره مجموعة كيمبينسكي أن يستمر هذا الإقبال حيث سيتم تعريف شركات السياحة والسفر والإعلاميين أكثر بالقصر وخدماته من خلال خطة عمل مكثفة في العام الحالي 2008 مما سيزيد استقطاب المزيد من السياح الاوروبيين ومن بعض دول الشرق الاقصي .

وقالت ان فندق قصر الإمارات الذي يتألف من 394 غرفة وجناحاً فاخراً والعديد من خيارات المطاعم ليس فندقا عاديا بل يفوق مستوي الفخامة المعروفة عالميا .

صحيفة المانية - قصر الامارات مقصد سياحي عالمي متميز

وجاء في التقرير ايضا ان مرافق الترفيه في قصر الامارات بالمنتجع الخاص به تضم حمامي سباحة رائعين ومركزي لياقة فريدين من نوعهما.

ويضم الفندق قاعات اجتماعات هي الأكثر فخامة وتطوراً من الناحية التقنية في المنطقة وتشمل قاعة اجتماعات بها 1100 مقعد وقاعة احتفالات رئيسية يمكن أن تستوعب 2500 ضيفاً..كما يضم أكثر من 40 غرفة اجتماعات ومركز إعلامي ومركز الأعمال.

وقال كاتب المقال انه تم تشييد فندق قصر الإمارات على نمط القصر العربي المهيب الذي يقف شامخاً بين رمال الصحراء.. ومنذ انشائه وضع قصر الامارات معايير جديدة لقطاع السياحة والسفر .

ويقع الفندق على شاطئ خاص يمتد مسافة 3ر1 كيلومتر محاطا بالأراضي الخضراء ... وتتم إدارة فندق قصر الإمارات بواسطة شركة كمبينسكي باعتباره جزءا من مجموعة فنادقها الراقية والتي تضم أملاكا في كل من أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وآسيا.

100 مليار دولار تدفقات الاستثمارات الخليجية للدول العربية

الرياض/متابعت:

أظهرت تقديرات مشتركة لصندوق النقد الدولي ومعهد التمويل الدولي ارتفاع حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولاسيما الدول العربية مثل: مصر، الأردن، تونس، المغرب، والجزائر بصورة كبيرة خلال الأعوام الماضية، خاصة منذ عام 2002، حيث يقدر حجم تلك التدفقات بنحو 100 مليار دولار لغاية الربع الأول من عام 2008، في حين دعا عدد من المحللين والاقتصاديين إلى قيام تعاون وتنسيق أكبر على مستوى الحكومات والقطاع الخاص في الدول العربية لدمج تلك الاستثمارات في إطار الجهود والمشاريع الهادفة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وبينت تلك التقديرات أن ارتفاع الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2002 قد دفع الهيئات والجهات المسؤولة عن إدارة الفوائض المالية إلى البحث عن استراتيجيات استثمارية بديلة سواء من الناحية الجغرافية أو الموجودات الاستثمارية. وقد استفادت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولا سيما مصر، المغرب، تونس، الجزائر، والأردن بصورة كبيرة من التدفقات الاستثمارية الخليجية، حيث يقدر معهد التمويل الدولي إجمالي تلك التدفقات بنحو 60 مليار دولار خلال الفترة من 2002 - 2006، بينما تقدر إحصائيات ارتفاع هذه التدفقات إلى نحو 85 مليار دولار عام 2007، وقد ناهزت الـ 100 مليار دولار مطلع عام 2008، وهي تمثل 11 في المائة من إجمالي التدفقات الاستثمارية الخارجة من دول مجلس التعاون التي تقدر بنحو تريليون دولار خلال الأعوام السبعة الماضية.

وفقا لبيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي، فقد شكلت التدفقات الاستثمارية الخليجية إلى مصر نحو 25 في المائة من إجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة إليها أي بنحو 11 مليار دولار عام 2007، حيث تم استثمار معظم تلك الاستثمارات في مشاريع عمرانية وعقارية وقطاع الاتصالات والسياحة، علاوة على القطاع المالي. كذلك الحال في تونس التي مثلت حصة دول مجلس التعاون 1.6 مليار دولار أي نحو 6 في المائة من إجمالي التدفقات الاستثمارية عام 2007. أما في المغرب، فقد بلغت حصة دول التعاون من إجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة إليها 2.8 مليار دولار، نحو 15 في المائة عام 2007، وقد ذهبت معظمها في مشاريع عمرانية وسياحية أيضا.

كما أوضحت تلك التقديرات أن المغرب شهد خلال عام 2007 قيام مشاريع خليجية قدرت استثماراتها بنحو ستة مليارات دولار، كما حصلت تونس على تعهدات لاستثمارات خليجية بنحو 29 مليار دولار على مدى السنوات العشر الماضية في مشاريع عمرانية وسياحية.

فيما يخص الاستثمارات الموجهة نحو البورصات العربية، تقدر بيانات صندوق النقد الدولي أن بورصات القاهرة وعمان والدار البيضاء حازت نصيب الأسد من تلك الاستثمارات. وتحوز الرساميل الأجنبية أكثر من الثلث في تداولات أسواق القاهرة والمغرب ونحو النصف في المغرب، وتحوز الاستثمارات الخليجية نحو النصف من تلك الرساميل.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه صندوق النقد الدولي أن تلك الاستثمارات حققت عوائد كبيرة للاقتصادات العربية وأسهمت في تنفيذ مشاريع التنمية فيها، دعا اقتصاديون إلى قيام تعاون أوثق على مستوى الحكومات والقطاع الخاص في الدول العربية لدمج تلك الاستثمارات في إطار المشاريع الهادفة لقيام تكتل اقتصادي عربي قوي يواجه التكتلات الاقتصادية العالمية الكبيرة، مشيرين إلى أن الأموال الخليجية يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في تحقيق هذا الهدف.

وتكشف إحصائيات حديثة أن حجم التجارة البينية العربية لا يتّعدى مليارى دولار مقابل 18 تريليون دولار استثمارات عربية في الخارج عام 2007 وأوضحت هذه الإحصائيات أن الفجوة في الميزان التجاري العربي بين الصادرات والواردات تبلغ أكثر من 15 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة، وذلك على الرغم من مرور عشر سنوات على دخول اتفاقيات التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ، ودخول هذه الاتفاقيات مرحلة التطبيق. كما تفيد هذه الإحصائيات أن حجم التبادل التجاري العربي متواضع جدا مقارنة بحجم الاستثمارات العربية في الخارج، فالأرقام تؤكد أن التبادل التجاري بين مصر والمغرب مثلا عام 2007 لم يتعد 60 مليون دولار، وبين لبنان ومصر 96 مليون دولار، والرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية الخاصة في عشر سنوات من 1995 إلى 2006 لم يتعد 60 مليار دولار، ما يؤكد صحة عدم تحقيق اتفاقيات التجارة العربية أهدافها.

وفي هذا الإطار تشير تلك الدعوات إلى أن تحقيق هدف دمج الاستثمارات الخليجية في مشاريع التكامل الاقتصادي العربي اصطدم في الماضي بالسمات الغالبة على الاقتصادات العربية المتمثلة في هياكل اقتصادية تتسم بوجود قوي للدولة ومسيطر عليها القطاع الأولي وقطاع الخدمات بنوعية متوسطة، ونظام مالي غير متطور يوفر خيارات محدودة من الأدوات المالية، وطاقة إنتاجية ضعيفة الاستغلال تولد معدلات بطالة تزيد على 15 في المائة، ونظام تعليمي يؤكد التعليم التقليدي بدلا من الإبداع والاختراع والأفكار، ونهج إدارة governance يتسم بالبيروقراطية وعدم المحاسبة، وشعور عام بعدم الاستقرار السياسي بسبب مشكلة الشرق الأوسط.

لذلك لا بد أن يقوم التعاون المأمول بين الحكومات والقطاع الخاص في الدول العربية في هذا المجال على أساس وضع الإطارات والبرامج والسياسات السليمة الجاذبة للرساميل من جهة مع حرية وتنويع أكبر في الخيارات المطروحة، وفي الوقت نفسه وضع إطار استراتيجي عام لكيفية إسهام تلك الخيارات في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، حيث إن بقايا السياسات الاقتصادية القديمة غير السليمة والمؤسسات غير الفاعلة هما المسؤولان عن انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال في البلدان العربية التي تقدر بنحو 15 في المائة مقارنة بنحو 21 في المائة للدول النامية و27 في المائة للدول المتقدمة.

يذكر أن توقعات معهد التمويل الدولي تشير إلى تنامي صافي الأصول الأجنبية المعلنة في دول المجلس من 176 مليار دولار في 2001 إلى ما يقارب تريليون دولار عام 2007 مع تغير ملحوظ في خريطة توزيعاتها، حيث كانت الأصول تتوزع في 2001 على المحافظ الإستثمارية في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، في حين شهد العام الماضي 2007 تغيراً في خريطة توزيع الأصول حيث ارتفعت حصة الأسهم الأمريكية إلى 28.8 في المائة والدين الأمريكي طويل المدى 20 في المائة واستثمارات أجنبية مباشرة بحصة تبلغ 15.4 في المائة.

البنك "المركزي" العُماني يصدر شهادات إيداع بقيمة 235,5 مليون ريال

مسقط/العمانية:

قام البنك المركزي العماني خلال الاسبوع الحالي باصدار شهادات إيداع بمدة استحقاق اطول تتضمن 91 يوما و182 يوما اضافة الى شهادات الايداع ذات مدة استحقاق 28 يوما.

وقد عقدت بمبنى البنك المركزي العماني جلسة نتائج اصدار شهادات الايداع العمانية الاصدار رقم 501 حيث بلغ اجمالي قيمة الشهادات المخصصة 210,5 مليون ريال.

وذكرت النشرة الصادرة عن البنك أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0,76 بالمائة فيما بلغ أعلي سعر مقبول 0,85 بالمائة مشيرة الى ان مدة تلك الشهادات تصل الى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في الحادي عشر من شهر يونيو المقبل.

كما عقدت بمبنى البنك جلسة نتائج اصدار شهادات الايداع العمانية الاصدار رقم 502 حيث بلغ اجمالي قيمة الشهادات المخصصة 4 ملايين ريال.

وذكرت النشرة أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 1,02 بالمائة فيما بلغ أعلى سعر مقبول 1,05 بالمائة مشيرة الى أن مدة تلك الشهادات تصل الى 91 يوما حيث سيتم استحقاقها في الثالث عشر من شهر اغسطس المقبل.

وعقدت بمبنى البنك المركزي العماني أيضا جلسة نتائج اصدار شهادات الإيداع العمانية الاصدار رقم 503 حيث بلغ اجمالي قيمة الشهادات المخصصة 21 مليون ريال.

وذكرت المصادر ان متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 1,36 بالمائة فيما بلغ أعلى سعر مقبول 1,40 بالمائة مشيرة الى أن مدة تلك الشهادات تصل الى 182 يوما حيث سيتم استحقاقها في الثاني عشر من شهر نوفمبر المقبل.

وتعتبر شهادات الايداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك بها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي الى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.. علما ان سعر الفائدة على عمليات اعادة الشراء من الرابع عشر من شهر مايو الحالي وحتى العشرين من نفس الشهر هو 3,54 بالمائة.

عمان

البحرين الـ 45 عالميا والثالثة عربيا في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

المنامه /وكالات:

حظيت البحرين باعتراف دولي على ريادتها في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وذلك بحسب التقرير الدولي لتكنولوجيا المعلومات لعامي 2007-2008 الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي» و«جامعة إنسياد» INSEAD، وهي إحدى الجامعات العالمية الرائدة في مجال الأعمال التجارية. وقد صُنفت البحرين، في المرتبة 45 على القائمة العالمية للجاهزية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتجدر الإشارة إلى أن البحرين هي الأولى في منطقة الشرق الأوسط التي قامت بتركيب أول جهاز كمبيوتر في عام 1978م وأول دولة عربية نفذت استفتاءً عاما عبر شبكة الإنترنت. ويصنف التقرير 127 دولة على أسس مستوى اقتصاديات المعرفة، ومدى الجاهزية لاستيعاب وإنتاج وتطبيق التكنولوجيا لتحقيق الاحتياجات المحلية.

وتعتبر معدلات النفاذ للإنترنت في البحرين إحدى أعلى المعدلات في المنطقة، وخاصة أن البحرينيين يستخدمون شبكة الإنترنت للحوار حول عدد من القضايا السياسية والاقتصادية.

وتتبنى الحكومة نهجاً متحرراً بشأن أنظمة الانترنت، واستثمرت بكثافة في البنية التحتية التكنولوجية، وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات وما يخص التربية والتعليم. وتعليقاً على التصنيف، قال الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية في البحرين: «نحن أول دولة في المنطقة تقوم بتنويع اقتصادها، وقد استثمرنا في البنية التحتية التكنولوجية وفي التربية والتعليم منذ زمن، ونحن أول من استخدم خدمات 3 ح G و5،3، ونحن أول من طرح شبكات اللاسلكي WiMax في البلاد، وأول من طرح البطاقة الذكية» مشيراً إلى «أنه من المشجع أن نرى جهودنا تقدر على الصعيد العالمي». وأضاف الشيخ محمد أن «البحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي صادقت على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة لتسهيل تبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا. ولذلك توجد فرص كثيرة للتعاون وخاصة في المجالات التخصصية لتطوير برمجيات الكمبيوتر». ومن الجدير بالذكر أن المكاتب الإقليمية لكل من شركتي «مايكروسوفت» Microsoft و«هيوليت باكارد» HP موجودة في البحرين. ووجد شركتين مهمتين كهاتين أسهم بشكل كبير في مساندة قطاع الخدمات المالية في المملكة. والبحرين هي أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تقوم بتحرير سوق الاتصالات منذ يوليو 2004م. وقد أصدرت هيئة تنظيم الاتصالات، وهي جهة رقابية مستقلة تقوم بتنظيم سوق الاتصالات في المملكة، 140 ترخيصاً في 12 خدمة متخصصة منذ عام 2003م، كما أصدرت تراخيص لثمان شركات أخرى لتعمل في خدمات خطوط الهاتف الثابت في المملكة. وقد استهدفت الحكومة البحرينية قطاع تكنولوجيا المعلومات لما له من دور بارز في تعزيز الاقتصاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية المستقبلية، ومنها مضاعفة إجمالي الناتج المحلي للفرد بحلول 2015م، ورفع معدل إنتاجية البلاد إلى ثلاثة أضعاف. وقد شهدت البلاد العديد من الابتكارات التكنولوجية، ولذا تعتبر المملكة محطة البدء للشركات الراغبة في طرح خدمات ومنتجات تكنولوجيا جديدة ومتطورة تمهيداً لطرحها في الأسواق الأخرى. يشار إلى أن مفهوم الحكومة الإلكترونية مترسخ منذ زمن في البحرين بسبب توافر عدد من الخدمات الحكومية عبر الانترنت. إذ يمكن - مثلاً - للأفراد والمؤسسات دفع فواتير الكهرباء والماء وبعض الالتزامات الأخرى، بل ويمكن للسائحين التقدم بطلبات تأشيرة الدخول عبر الانترنت. وتخطط الحكومة إلى طرح أكثر من 150 خدمة متعلقة «بالأمور الحياتية المعتادة» للأفراد والمؤسسات على شبكة الإنترنت في المستقبل القريب. وفي سبق إقليمي آخر، طرحت البحرين البطاقة الذكية في عام 2005م. وهي تستخدم كبطاقة هوية ورخصة سياقة وبطاقة سكانية في آن واحد. كما يمكن استخدامها للتصويت في الانتخابات، ولدفع الفواتير إلكترونياً، أو حتى كوثيقة سفر سارية المفعول لدى التنقل ضمن نطاق دول الخليج. وفي عام 2004م وقعت وزارة التربية والتعليم اتفاقاً مع مايكروسوفت Microsoft لتدريب المعلمين على كيفية دمج «تكنولوجيا المعلومات والاتصال» (ICT) في العملية التعليمية ولتحسين معرفة حوالي 1000 من العاطلين عن العمل بتكنولوجيا المعلومات. وتأتي البحرين، التي تحسّن مركزها بستة مراتب هذه السنة، في المرتبة 45، تسبقها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 29 وقطر في المرتبة 32، فيما سبقت الأردن التي جاءت في المرتبة 47 والمملكة العربية السعودية التي جاءت في المرتبة 48 وعمان في المرتبة 53. وقالت سومیترا دوتا، عميدة الشئون الخارجية في جامعة إنسياد INSEAD التي شاركت في وضع التقرير «إن الشرق الأوسط - كإقليم - حقق أعلى نسبة تقدّم في الجاهزية لشبكة الإنترنت على مدى السنوات السبع الماضية مع تنامي عدد مستخدمي الانترنت في المنطقة إلى أكثر من 600٪، وهي ثلاثة أضعاف معدل الزيادة في العالم».

البحرين

متفرقات

د. حصة الجابر تدعو لإزالة العوائق التكنولوجية أمام ذوي الاحتياجات الخاصة

قطر والعالم يحتفلان باليوم العالمي للاتصالات

الدوحه /وكالات:

أكدت الدكتورة حصة الجابر الأمين العام للمجلس الأعلى للاتصالات القطرية ان المجلس سيقوم على مدى العام القادم بتشكيل فريق عمل من الخبراء المحليين لتحديد الدور الذي يجب أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. كما سيستضيف المجلس معرضاً خاصاً يبرز أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خدمات وبرامج وحلول تكنولوجية لتعزيز حياة ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع.

وطالبت في كلمة لها بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات الذي يوافق ١٧ مايو من كل عام العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعين العام والخاص بالعمل على إزالة الحواجز التي تعيق وصول معدات وخدمات الاتصالات والمعلومات إلى ذوي الإعاقة من الرجال والنساء وأسرهم وهي المجموعة التي تمثل ما يقرب من مليار شخص أي ما يعادل ثلث سكان العالم - وقالت إن واضعي السياسات ومقدمي ومنظمي خدمات الاتصالات يجب أن يعوا أهمية وجود مجتمع معلوماتي متكامل. كما ان عليهم كأصحاب مصلحة تحمل مسؤولية توعية أفراد المجتمع بفوائد وأهمية مجتمع المعرفة وان حق الوصول للمعرفة والاتصال حق لجميع أفراد المجتمع باختلاف فئاته وقدراته. وأضافت انه منذ أصدر حضرة صاحب السمو أمير البلاد قرار إنشاء المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ٢٠٠٤ أصبح بناء مجتمع المعرفة القائم على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل الأولوية القصوى للقيادة في دولة قطر مشيرة إلى انه عام ٢٠٠٦ أي بعد سنة منذ أن بدأ المجلس في تنفيذ مبادراته المتعددة لربط أفراد المجتمع بالتكنولوجيا التي تثري حياتهم وتعزز النمو الاقتصادي والثقة بالمستقبل.

مشاريع بناء ضخمة في السعودية تتحول إلى نقطة جذب للمستثمرين الألمان

الرياض /واس:

شركات ألمانية تتطلع إلى الحصول على عقود بناء ضخمة في السعودية وإلى الاستثمار في مشاريع البنية التحتية. الخبراء يرصدون اهتماما متزايدا بالسلع الألمانية وارتفاعا كبيرا في حجم الصادرات الألمانية إلى السعودية.

بعدما ظل الاقتصاد السعودي مثله مثل معظم اقتصادات دول الخليج العربي لعدة عقود مينيا على عوائد النفط التي دّعدّ قاطرة اقتصاديات تلك الدول، بدأ المسؤولون السعوديون في السنوات الأخيرة بتكثيف جهودهم من أجل خلق وتطوير مجالات اقتصادية بديلة تساهم في تنويع مصادر الدخل في المملكة.

إضافة إلى ذلك، تشهد المملكة العربية السعودية أيضا نموا سكانيا بنسبة 2.2 بالمائة، الأمر الذي يجعل توفير مساكن جديدة ومستشفيات ومختلف المرافق الاجتماعية والتربوية أمرا ضروريا، فضلا عن ضرورة خلق أماكن عمل جديدة.

لذلك قام المسؤولون في الرياض بإطلاق مشاريع بنيوية ضخمة تشمل إنشاء شبكة خطوط سكك حديدية جديدة وبناء ستة مدن حديثة في الصحراء مجهزة بمراكز تجارية ومناطق صناعية تكون قادرة على امتصاص نسب البطالة المتزايدة بين فئات الشباب السعودي، من جهة وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة في البلاد من جهة أخرى.

وعلى إثر ذلك، تحولت المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن إلى نقطة جذب للعديد من المستثمرين الأجانب وعلى رأسهم المستثمرين الألمان الراغبين في الاستفادة من هذه البيئة الاستثمارية وفي العمل في مجالات اقتصادية جديدة لا ترتبط باستخراج أو تكرير البترول.

وفي ظل اشتداد المنافسة بين المستثمرين الأجانب للفوز بصفقات البناء، تحظى الشركات الألمانية بفرص جيدة للفوز بعقود تجارية مهمة، لاسيما وأنها تتمتع بسمعة طيبة وخبرة عالمية، حيث قال مارك بوتستدا، نائب ممثلي الشركات والروابط الاقتصادية الألمانية في الرياض: "إننا نعشر بأن الاهتمام بالسلع والخدمات الألمانية قد ازداد مؤخرا خاصة فيما يتعلق بمواد البناء والتقنيات العالية الحديثة".

ونجحت شركة سيمنس الألمانية العملاقة بالفعل في تأمين عقود بناء مهمة، حيث أنها ستوظف خبرتها في مجال توليد الطاقة لتوريد وتركيب محطات وشبكات الكهرباء في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية الواقعة على ضفاف البحر الأحمر.

أما شركة القطارات الألمانية "دويتشه بان" فتسعى من جانبها للفوز بأحد المشاريع الأربعة الكبرى لمد خطوط السكك الحديدية. وكانت جهات في شهر أبريل الماضي نقلت نبأ مشاركة شركات ألمانية في بناء الجزء الأول من خط سكك الحديد الذي يبلغ طوله 576 كيلومتر h.